الاوبيك آخر اجتماعاتها في جمهورية الجابون بين ٩ ــ ١١ حزيران . أكد المؤتمر مجددا القرار الذي اتخذه في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٤ بالاستمرار بتجميد اسعار البترول الخام حتى نهاية أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥. لكن في الوقت ذاته نبه بوضوح الى انه سيجري «تعديل» هذه الاسعار ابتداء من ١ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٥ نظرا لزيادة معدلات التضخم النقدي العالمي وانخفاض قيمة الدولار وتدهور القيمة الحقيقية للعائدات التي تحصل عليها الدول الاعضاء . كذلك قرر المؤتمر حماية القوة الشرائية للعائدات البترولية من التقلبات التي يعاني منها الدولار الامريكي وذلك بتبني حقوق السحب الخاصة التابعة لصندوق النقد الدولي باعتبارها الوحدة التي سيجري حساب اسعار البترول الخام وفقا لها ابتداء من ١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٥*. أما اسلوب تطبيق هذا الاجراء فسيتم تحديده في الاجتماع المقبل للمنظمة الذي سينعقد في ٢٤ أيلول (سبتمبر) في فيينا . ويعني كل ذلك انه مهما كان مستوى الاسعار البترولية الذي سيتم الاتفاق عليه في المؤتمر المقبل للاوبيك سيجري التعبير عن هذه الاسعار (ابتداء من ١ تشرين الاول) بوحدات حقوق السحب الخاصة كما تكون سائدة وقتها . مما يعني بدوره تعويم القيمة الدولارية للبترول بالقياس الى العملات الـ ١٦ التي تتألف منها حقوق السحب الخاصة . علما بأن عمليات الدفع الفعلية ستكون ، بطبيعة الحال ، اما بالدولار او الاسترليني او غيره من العملات وفقا للترتيبات التي يجري الاتفاق عليها .

جدير بالملاحظة هنا انه كان متوقعا بأن يقرر مؤتمر ليبرفيل البدء بالعمل بحقوق السحب الخاصة ابتداء من ١ تموز (بدلا من ١ تشرين الاول) وأن يرفع سعر البترول بالدولار للتعويض عن الانخفاض الذي طرأ على قيمة العملة الامريكية منذ شهر أيلول الماضي . لكن خلافات نشبت داخل المؤتمر حول الموضوع . اذ يعتمد اقرار مثل هذه الزيادة على الشهر الذي يجري اختياره كأساس للانطلاق في عملية التحول من التعامل بالدولار الى التعامل بوحدات حقوق السحب الخاصة في حساب أسعار البترول الخام ، وكان خبراء اللجنة الاقتصادية في الاوبيك قد اجتمعوا قبل انعقاد مؤتمر المنظمة وتوصلوا الى صياغة عدد من البدائل التي يمكن للمؤتمر ان يختار بينها ان هو أراد تطبيق وحدات حقوق السحب الخاصة ابتداء من ١ تموز . استندت البدائل المطروحة الى سعر الاوبيك السائد (١٢ر١٠ دولارات للبرميل الواحد) للبترول « العربي الخفيف » وهي :

(١) اعتبار شهر تشرين الاول ١٩٧٤ كأساس للتخلي عن الدولار (المعدل الشهري : دولار واحد = ٠ر٨٣٨٦٥٠ حقوق السحب الخاصة) وهذا يعني ان الزيادة في سعر النفط ستبلغ حوالي ٤٧ سنتا في سعر البرميل الواحد من البترول الخام .

(٢) اعتبار شهر كانون الاول ١٩٧٤ كأساس المعدل الشهري : دولار واحد = ٠ر٨٢٣٩٤٩ حقوق السحب الخاصة . وهذا يعني زيادة تبلغ ٢٧ سنتا في سعر البرميل الواحد من البترول الخام .

(٣) اعتبار المعدل العام لسنة ١٩٧٤ كلها كأساس وهذا يعني زيادة حوالي ٣٤ سنتا في سعر البرميل الواحد من البترول الخام (تقدم بهذا الاقتراح خبراء الوفد الايراني) .

في بداية المؤتمر ظهر ان الاكثرية تميل الى اعتماد اما شهر كانون الاول ١٩٧٤ او المعدل

---

* كانت حقوق السحب الخاصة أصلا تساوي ١ دولار امريكي ولكنها زادت الى ١ر٢٠٦٣٥ دولار نتيجة تخفيض قيمة الدولار في ١٩٧٢ و١٩٧٣ . وفي ١ تموز (يوليو) ١٩٧٤ جرى تحديد التبدلات في قيمة حقوق السحب الخاصة استنادا الى التغيرات التي تطرأ على قيمة مجموعة من العملات التابعة لـ ١٦ دولة تشكل صادرات كل واحدة منها خلال ١٩٦٨ ــ ١٩٧٢ واحد بالمائة او ما فوق من مجموع الصادرات العالمية . وتضم مجموعة العملات هذه كميات من عملات الدول المذكورة بصور تتناسب مع تجارتها (بالاضافة الى كميات من الدولارات من أجل التأكيد على اهمية الدولار في الصفقات الدولية) . ويجري تحديد قيمة حقوق السحب الخاصة دوريا استنادا الى قيمة العملات المعنية ووفقا لاسعارها في سوق لندن المالية .